وفي اطار الحملة لتهويد الجليل ، يفيد تقرير للوكالة اليهودية ان مديرية عقارات اسرائيل ، دائرة الاستيطان التابعة للوكالة ، تمكنت من « تسبيح ٧٥ الف دونم من الاراضي الاميرية التي بقيت تحت سيطرة العرب حتى الآن . وهذه المساحة جزء من مشروع للاستيلاء على ٢٥٠,٠٠٠ دونم من الجليل خلال ثلاث سنوات » (« ر. إ. إ. » ، العدد ٢٠٩٦ ، ٣,١ / ٧ / ١٩٨٠ ، ص ١٣) كما تبذل جهود حثيثة الآن ، من قبل الجهات المختصة بالاستيطان ، من أجل زيادة عدد المستوطنات في الجليل . وخلال هذا العام « اقيمت ٢١ نقطة استيطانية ، حتى الآن ، وسيتم اقامة ٦ نقاط استيطانية أخرى حتى نهاية العام » (**المصدر نفسه**) . وقد كشف متيتاهو دروبلس ، رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية ، عن ان حكومة الليكود « عملت لاستيطان الجليل خلال ثلاث سنوات ، ما لم تعمله الحكومات السابقة خلال ثلاثين سنة » (**المصدر نفسه**) . وأوضح رعنان فايتس ، احد مسؤولي الاستيطان في الوكالة ، ان الهدف من تلك المشاريع هو أن يصبح اليهود اكثرية في الجليل . ويبدو ان كل هذه الجهود ، تسعى الى تأسيس حقائق في المنطقة ، كما عبر صراحة عنها عاموس هرباز مدير لواء الجليل التابع للوكالة اليهودية .

أما الحقائق التي يريد المسؤولون الاسرائيليون تغييرها في الجليل ، من خلال زيادة عدد المستوطنات وبالتالي عدد المستوطنين اليهود ، فهي ما أوضحها اريئيل شارون وزير الزراعة ، عندما كان يشارك في تدشين مستوطنة تل ـ آيل بالجليل الغربي حيث قال ، انه سيسعى حثيثا لاستيطان كل أراضي الدولة في الجليل « للاحتفاظ بتلك الاراضي للاجيال القادمة » ؛ وان دوافعه لهذا الاتجاه تتلخص بأمرين « الاول ، ان مناطق كاملة اصبحت خارج نطاق حركة اليهود ؛ والثاني ، رداً على مطالبة عرب الجليل بالحكم الذاتي » .(« ر. إ. إ. » ، العدد ٢١٠٠ ، ٧ و ٨ / ٧ / ١٩٨٠ ، ص ٦ .) .

ومع أن شارون يستبق الأحداث عندما يتحدث عن مطالبة عرب الجيل بالحكم الذاتي ، فإنه يعكس حقيقة القلق الاسرائيلي من التطورات المقبلة . وبالفعل فإن السلطات الاسرائيلية بدأت بتنفيذ مشاريع استيطانية ، بهدف الفصل بين مواقع السكان العرب ، وبخاصة بين مناطق ١٩٦٧ ومناطق ١٩٤٨ . وضمن هذا الاطار تقرر « اقامة خمس نقاط استيطانية في وادي عاره ، اضافة الى عشر مستوطنات داخل الخط الأخضر في المنطقة الواقعة بين بيت جبرين ويثير جنوب جبل الخليل » (« ر. إ. إ . » ، العدد ٢٠٩٨ / ٤ و ٥ / ٧ / ١٩٨٠ ، ص ٦) . وكانت قد تقدمت بهذا الاقتراح لجنة خاصة شكلتها الحكومة برئاسة ابراهام يافه ، رئيس هيئة المحافظة على الطبيعة ، والمسؤول عن الدوريات الخضراء . وفي هذا المجال ايضاً ، أوضح شارون ، انه لمنع السكان العرب من استثمار اراضي الدولة الواقعة في جبل الخليل ، داخل الخط الاخضر ، وكي « نمنع خلق شريط سكاني متماسك ومتصل بين بدو النقب وسكان جبل الخليل ، بدأنا باعداد خطة استيطانية تبدأ من منطقة بيت ـ غوبرين [جبرين]لتمتد جنوباً حتى منطقة لاهط وشمالاً الى منطقة تكواع » (**المصدر نفسه**) .

قضية اراضي البدو في النقب

منذ توقيع اتفاق كامب ديفيد ، اشتد الصراع الذي كان قائماً بين بدو النقب والسلطات الاسرائيلية ممثلة بالدوريات الخضراء ، حول الاراضي التي يملكها العرب في النقب ، بسبب محاولة الحكومة الاسرائيلية مصادرتها لأهداف مختلفة . وقد اتبعت الدوريات الخضراء مؤخراً اسلوباً جديداً لاجبار البدو على التخلي عن أراضيهم ، وذلك عبر مصادرة قطعان الماشية التي يملكونها بحجة المحافظة على الطبيعة .

فقد وجه مراقب وحدة الاراضي المفتوحة ،وهو الاسم الرسمي للدوريات الخضراء ، كتُب انذار إلى ثلاث وعشرين عائلة بدوية من قبيلة العزازنة للتخلي عن قطعان الماشية التي تملكها ، خلال اسبوعين ، لأن وجود القطعان يتنافى وقانون المحافظة على الأشجار . علماً أن تربية المواشي هي المصدر الاساسي لرزق هذه العائلات . وحسب قانون حماية الاشجار فانه « يمكن تربية رأس ماعز واحد فوق مساحة ٤٠ دونم من الاراضي البعلية ، او ١٠ دونمات من الاراضي المفلوحة ، وذلك اذا كان صاحب الارض موافقاً ومرتاحاً » (« ر . إ . إ . » ، العدد ٢٠٩٠ ، ٢٤ و ٢٥ / ٦ / ١٩٨٠ ، ص ١٢) . وهدد البدو من جانبهم بعدم الرضوخ